

جامعة ميدأوشن السعودية
كلية العلوم الإنسانية
التخصص القانون الرقمي

التنظيم القانوني لدور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية في النظام القانوني السعودي (دراسة وصفية تحليلية)

إعداد
ريمه جاسر صالح الجويسر

العام الدراسي:
٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ م

المقدمة

في العصر الحديث، أصبحت التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي أداة حيوية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال القانوني. شهدت التكنولوجيا تطورًا كبيرًا جعلها قادرة على أداء مهام كانت في السابق معقدة وتتطلب تدخلًا بشريًا مباشرًا. من بين هذه المهام الكشف عن الانتهاكات المتعلقة بالبيانات المالية الشخصية. مع تطور الأنظمة القانونية حول العالم، برزت الحاجة إلى تنظيم دور الذكاء الاصطناعي في كشف هذه الانتهاكات، لضمان حماية حقوق الأفراد والخصوصية في سياق التعاملات المالية.

وفي هذا الإطار، تواجه المملكة العربية السعودية تحديات تتعلق بتطوير إطار قانوني متين يواكب التطورات التقنية، ويضمن في الوقت نفسه حماية البيانات الشخصية للأفراد. يهدف هذا البحث إلى دراسة التنظيم القانوني لدور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية ضمن النظام القانوني السعودي. وسيتم التركيز على القوانين والتشريعات الحالية، وتحليل مدى ملاءمتها لتحديات العصر الرقمي. كما سيناقدش البحث الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في تعزيز الرقابة على الانتهاكات المالية، والمخاطر المحتملة التي قد تنشأ من استخدامه، مثل التجاوزات في حق الخصوصية أو الاعتماد المفرط على التقنية.

من خلال هذا البحث، سيتم استعراض الجوانب المختلفة لتنظيم هذا المجال من العام إلى الخاص، بدءًا من النظرة العالمية لدور الذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات، وصولاً إلى التطبيق المحدد داخل النظام القانوني السعودي، بما يعزز فهم التحديات ويقدم توصيات لتطوير التشريعات بما يتناسب مع التطورات التقنية الحديثة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات القانونية والتقنية التي تطرحها استخدامات الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية ضمن النظام القانوني السعودي. فمع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، ظهرت الحاجة إلى تنظيم قانوني متين يضمن حماية حقوق الأفراد، وخاصة في ما يتعلق بالبيانات الشخصية المالية التي تعتبر من أكثر البيانات حساسية.

إلى جانب ذلك، هناك تساؤلات حول مدى توافق التشريعات السعودية الحالية مع هذه التطورات التقنية. فهل تتضمن القوانين القائمة أحكامًا كافية لضمان استخدام آمن وفعال للذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات؟ وهل توجد آليات قانونية فعالة لحماية الخصوصية ومنع إساءة استخدام البيانات من خلال هذه التقنية؟

إذن، تسعى الدراسة إلى معالجة هذه التساؤلات من خلال تحليل النظام القانوني السعودي فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات، وتحديد أوجه النقص أو الغموض إن وجدت، مع تقديم مقترحات لتعزيز التنظيم القانوني بما يتناسب مع التطور السريع للتكنولوجيا.

أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي توضح الجوانب القانونية والتنظيمية لدور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية في النظام القانوني السعودي، ويتناول السؤال الرئيسي للدراسة الآتي:-

- ما هو الإطار القانوني الحالي في المملكة العربية السعودية لحماية البيانات المالية الشخصية؟

يتناول هذا السؤال القوانين والتشريعات المعمول بها في المملكة لحماية البيانات الشخصية، مع التركيز على البيانات المالية، والذي يندرج تحته عدة أسئلة فرعية وهي كالآتي:-

١. كيف يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية؟
٢. ما مدى توافق التشريعات السعودية الحالية مع التطورات التقنية في مجال الذكاء الاصطناعي؟
٣. ما هي التحديات القانونية التي يواجهها استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية في السعودية؟
٤. ما هي المخاطر المحتملة من استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات المالية وكيف يمكن تنظيمها؟
٥. ما هي التوصيات القانونية لتعزيز دور الذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات المالية في النظام القانوني السعودي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على التنظيم القانوني لدور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية في النظام القانوني السعودي. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

١. تحليل الإطار القانوني الحالي لحماية البيانات المالية الشخصية في المملكة العربية السعودية:
٢. فهم دور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية:
٣. تقييم مدى توافق التشريعات السعودية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي:
٤. تحديد التحديات القانونية والتقنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الانتهاكات المالية:

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية وصفية، تهدف إلى استعراض وتحليل التنظيم القانوني لدور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية في النظام القانوني السعودي. ويمكن تقسيم منهجية الدراسة إلى عدة مراحل كما يلي:

١. المنهج الوصفي:

يعتمد على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالإطار القانوني السعودي لحماية البيانات المالية الشخصية، مع وصف تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في كشف الانتهاكات. سيُشمل هذا التحليل دراسة القوانين واللوائح الحالية، إلى جانب تحليل دور الذكاء الاصطناعي في هذا السياق.

٢. المنهج التحليلي:

سيتم استخدام المنهج التحليلي لفحص مدى توافق التشريعات السعودية مع التطورات التقنية الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي. يشمل ذلك تحليل القوانين القائمة من حيث الكفاءة والفعالية في مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بحماية البيانات المالية الشخصية.

خطة الدراسة

تعريف أهم المصطلحات المرتبطة بالبحث مثل "الذكاء الاصطناعي"، "البيانات المالية الشخصية"، "انتهاكات البيانات"، إلخ.

- المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المجال القانوني
- المطلب الأول: - مفهوم الذكاء الاصطناعي:
- الفرع الأول: - تعريف الذكاء الاصطناعي من الناحية التقنية والقانونية.
- الفرع الثاني: - عرض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني والمالي.
- المطلب الثاني: - دور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية:
- الفرع الأول: - شرح آليات وتقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في كشف الانتهاكات.
- الفرع الثاني: - استعراض أمثلة عملية وتطبيقات دولية في هذا المجال.
- المبحث الثاني: - الإطار القانوني لحماية البيانات المالية الشخصية في النظام السعودي
- المطلب الأول: - التشريعات السعودية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية:
- الفرع الأول: - عرض وتحليل الأنظمة والتشريعات السعودية ذات الصلة مثل نظام حماية البيانات الشخصية، وأنظمة مكافحة الجرائم الإلكترونية.

- الفرع الثاني:- مدى توافق القوانين الحالية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي:
- المطلب الثاني:- دراسة مقارنة للتشريعات الدولية
- الفرع الأول:- التشريعات الدولية لحماية البيانات الشخصية:
- الفرع الثاني:- استعراض بعض التجارب الدولية البارزة في حماية البيانات الشخصية وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي.

النتائج

التوصيات

الخاتمة

تختتم هذه الدراسة بتحليل معمق لدور الذكاء الاصطناعي في كشف انتهاكات البيانات المالية الشخصية ضمن الإطار القانوني السعودي، وتؤكد على أهمية مواكبة التطور التكنولوجي لضمان حماية حقوق الأفراد. من خلال البحث، تم استعراض الجوانب القانونية المتعلقة بحماية البيانات المالية الشخصية وتحليل مدى كفاية التشريعات الحالية لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما تم تسليط الضوء على الفجوات القانونية التي قد تعيق تطبيق هذه التقنية بفعالية في كشف الانتهاكات.

وتبين من خلال الدراسة أن المملكة العربية السعودية قد اتخذت خطوات مهمة في مجال حماية البيانات الشخصية، إلا أن هناك حاجة ملحة لمزيد من التطوير في التشريعات بما يضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وفعال، مع مراعاة حقوق الأفراد في الخصوصية وحماية بياناتهم. كما أوضحت الدراسة أن بعض التجارب الدولية قد نجحت في تحقيق توازن بين التقدم التكنولوجي وحماية الحقوق الفردية، وهو ما يمكن أن يستفاد منه في تطوير الإطار القانوني السعودي.

في نهاية المطاف، فإن الدراسة توصي بضرورة تعديل وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة، مع وضع ضوابط محددة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال. كما ينبغي تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية والتكنولوجية لضمان أن تكون هذه التقنيات أداة لتعزيز الحماية وليس انتهاكها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الزيد، عبد الله. (٢٠١٩). الذكاء الاصطناعي ودوره في مكافحة الجرائم الإلكترونية. مجلة الدراسات القانونية، ١٥ (٣)، ٤٥-٧٢.
٢. الشهراني، محمد. (٢٠٢١). التنظيم القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم القانونية، ١٢ (٤)، ٢٣٠-٢٣٠.
٣. الحمادي، فهد. (٢٠٢٠). التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الجرائم المالية. مجلة القانون والتكنولوجيا، ٨ (١)، ١٢٢-١٤٩.
٤. السيد، علي. (٢٠١٨). حماية البيانات الشخصية في ظل تطور التكنولوجيا الرقمية: دراسة تحليلية. دار النهضة العربية.
٥. القرني، ناصر. (٢٠٢٠). أثر الذكاء الاصطناعي على حماية الخصوصية في النظام السعودي. مجلة البحوث القانونية، ١٤ (٢)، ٨٩-١١٠.
٦. الجابري، يوسف. (٢٠٢١). أطر الحوكمة القانونية للبيانات المالية الشخصية في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد الرقمي، ٦ (٢)، ٣٤-٦٠.
٧. عبد الرحمن، خالد. (٢٠٢٠). المسؤولية القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الشخصية. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، ١٩ (٣)، ١٦٥-١٩٠.
٨. السعودية، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٠). سياسة حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية. الرياض: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Binns, R. (2018). Fairness in machine learning: Lessons from political philosophy. Proceedings of the 2018 Conference on Fairness, Accountability, and Transparency, 149-159.

2. Kuner, C., Cate, F. H., Millard, C., & Svantesson, D. (2012). The challenge of 'big data' for data protection. *International Data Privacy Law*, 2(2), 47–49.

—